

"مادة ٥٩ - يجوز للجنود أن يتقدم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها وهيئات الاعتبارية العامة والشركات ويكون وجوده في التجنيد بعد التعيين في الوظيفة في حكم الإحارة ويكون للجنود ولبن أتم خدمته الإلزامية الأولوية في التعيين على زملائه المرشحين معه من نفس مرتبة النجاح وإذا كان التعيين في الوظيفة بامتحان مسابقة فتكون له الأولوية في التعيين على زملائه الناجحين معه في ذلك الامتحان وإذا تعدد المرشحون والناجحون في امتحان المسابقة من المجتدين أو ممن أموا الخدمة يكون التعيين من بينهم بحسب درجة الأسبقية في الامتحان أو في مرتبة النجاح المطلوب. ويشترط للتمتع بالأولوية المنصوص عليها في هذه الفقرة الحصول على شهادة أخلاق بدرجة "جيد جدا" على الأقل أو تقارير سريرية مرضية .

يعين المجتدون الذين يشتركون في العمليات الحربية ويبلون بلاء حسنا فيها ووظائف الوزارات والمصالح الحكومية وهيئات الاعتبارية والشركات بصفتهم الشخصية متى كانوا مستوفين شروط التعيين ويشترط أن يتقدموا بطلباتهم إلى تلك الجهات في مدة لا تزيد عن الستة شهور التالية لتاريخ انتهاء خدمتهم الإلزامية وتحسب أقدميتهم في التعيين بتلك الوظائف اعتبارا من التاريخ الذي عين فيه زملائهم من نفس دفعة تفرجهم أثناء وجود هؤلاء المجتدين بالعمليات الحربية .

ويجوز للضاميين تحت الطلب مقدمة في كتاب الأعمال الوطنية أن يتقدموا للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها وهيئات الاعتبارية .

وعلى ديوان الموظفين والوزارات والمصالح وهيئات الاعتبارية العامة والخاصة أخطار مكتب نائب القائد الأعلى بالوظائف الخالية فيها المراد الترشيح لها وذلك قبل عقد امتحان المسابقة أو التعيين فيها بمدة شهر على الأقل .

وينظم نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بقرار منه الشروط الخاصة بتنفيذ أحكام هذه المادة .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٢

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ رجب سنة ١٣٨٢ ( ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢ )

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ النص الآتي :